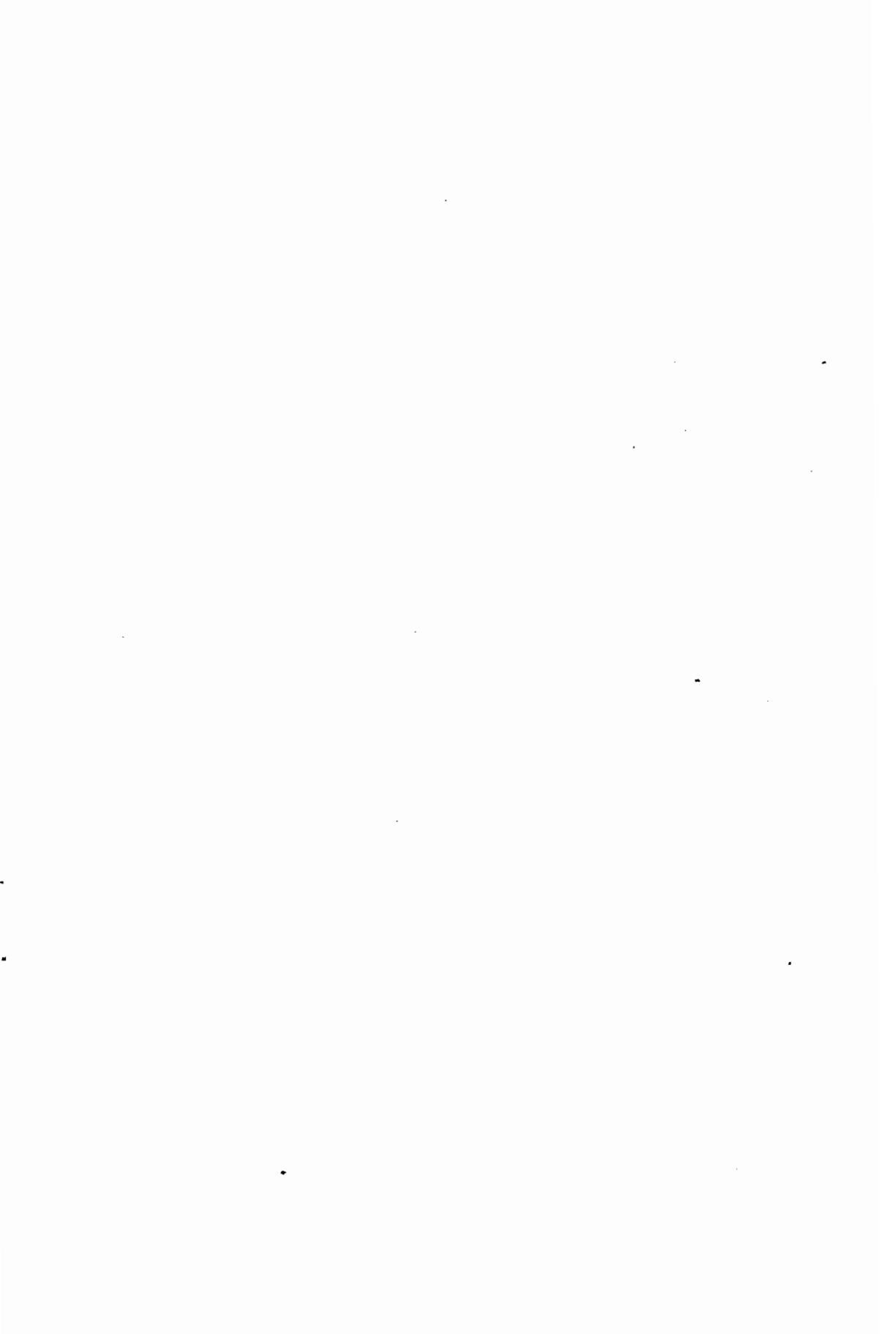


**بمّ بعنوان**

**” قياس أّثر السياسات المالية والنقدية على أداء الاقتصاد المصري  
خلال الفترة من 1990-2006 ”**

**مقدم من**

**د/ مزّت ملوك قناوي  
كلية إدارة الأعمال والتسويق الدولي  
جامعة سيناء**



## قياس أثر السياسات المالية والنقدية على أداء الاقتصاد المصري

خلال الفترة من 1990-2006

د/ عزت قناوي - جامعة سيناء

### 1- مقدمة:

مع احتدام الجدل الأكاديمي بشأن السياسة النقدية والمالية وأيهما تعد أكثر فعالية في التأثير على تحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة برزت تيارات فكرية اقتصادية ، البعض منها يجسد في السياسة النقدية الحل الأمثل لتفادي المشاكل الاقتصادية ، في حين يفضل التيار الآخر أولوية السياسة المالية باعتبار أن محدداتها أكثر قوة وتأثيراً بالمقارنة بالسياسة النقدية<sup>(1)</sup> . ويستند أصحاب هذا الاتجاه على مبررات تتمثل في نشأة المشكلة ومرجعيتها للسياسة المالية ، لذا فإن نقطة بداية العلاج تكمن في أصل المشكلة . وفي ظل استمرارية الجدل ظلت المشكلة دون أن تحسم لصالح أحد التيارات الفكرية وذلك نظراً للتعارض الجزئي بين أهداف السياسة النقدية من ناحية والسياسة المالية من ناحية أخرى والتعارض الكلي بين أهداف السياستين من ناحية ثالثة .

وبغض النظر عن طبيعة هذه الاختلافات الفكرية فإن التنسيق والتفاعل تأثيراً وتأثراً بين السياستين النقدية والمالية يعتبر أمراً ضرورياً وحتماً للعمل تحت مظلة السياسة الاقتصادية للدولة والتي تعتبر كل من السياستين إحدى مكوناتها الرئيسية . وجدير بالذكر أن النظريات الاقتصادية ليس بإمكانها تقديم نموذج متكامل يعم تطبيقه على اقتصاديات الدول المختلفة وذلك نظراً لخصوصية الاقتصاديات المتقدمة والنامية ودرجة اختلافها داخل الكيان الواحد من حيث درجة التقدم والنمو والتطور في الأسواق المالية والنقدية بها . بالإضافة إلى اختلاف الظروف التي تمر بها السياسة المالية عن الظروف التي يتم فيها اتخاذ القرار النقدي سواء كانت ظروف سياسية أو اجتماعية أو متعلقة بجانب النفقات أو الإيرادات ، الأمر الذي يحتم عليها في نهاية المطاف استخدام أدوات مالية أو نقدية معينة دون غيرها حتى تحقق السياسة المالية والنقدية أهدافها<sup>(2)</sup> .

وتلعب السياسات الاقتصادية دوراً هاماً وفعالاً في تحقيق التوازن الاقتصادي، فالسياسة المالية بفضل أدواتها المتعددة تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، عن طريق إتفاق الحكومي والضرائب التي تؤثر على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهي تعتبر السياسة المعنية باستخدام أدوات المالية العامة المتعلقة بإيرادات الدولة عن طريق الضرائب ونمط إتفاق هذه الإيرادات ممثلة في النفقات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي

مثل إجمالي الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وترسيخ الاستقرار الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

كما تلعب السياسة النقدية أيضاً دوراً هاماً في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، الاستقرار السعري في السوق المحلي، وتحقيق توازن العلاقات مع العالم الخارجي، وهو ما يطلق عليه اسم المربع السحري. حيث يمكن القول بأن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة البرامج والأساليب التي يمكن عن طريقها التأثير على مستويات سعر الفائدة وبالتالي التأثير على مستوى الدخل القومي، ويقوم البنك المركزي بتخطيط وتنفيذ السياسة النقدية باستخدام سعر الفائدة والكمية المعروضة من النقود، وهي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية، من خلال قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع سواء بالزيادة أو النقص وتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة باستخدام أدواته التقليدية<sup>(4)</sup>، أي أنها تلك البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً لأهداف التنمية الاقتصادية.

وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، تم انتهاز حزمة من السياسات المالية والنقدية للتأثير على كل من الإنفاق الحكومي وحجم حصيلة الضرائب والكمية المعروضة من النقود وغيرها من الوسائل للتأثير على مستويات سعر الفائدة والتضخم والبطالة، حيث استهدفت المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري تحقيق التثبيت المالي والنقدي، كما استهدفت المرحلة الثانية الانطلاق إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي<sup>(5)</sup>. ولقد واجهت الدولة كثير من المشاكل التي تعوق التنمية الاقتصادية والتي من أبرزها زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات التضخم سواء تضخم الطلب أو تضخم تكاليف الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى وجود إختلالات هيكلية بين السياسات المالية والنقدية.

ومنذ عام 1990 إشتمل الإصلاح المالي والنقدي العمل على إصلاح الإدارة المالية ومتابعة تحديث القوانين والتشريعات المالية بهدف زيادة الموارد المحلية، وخفض عجز الموازنة العامة وإتباع سياسة نقدية تحافظ على استقرار سعر الصرف، وذلك في إطار التحول إلى آليات السوق واتخاذ عدة سياسات لمعالجة الإختلالات النقدية والهيكلية وأهمها: تحرير سعر الفائدة، وتحرير سعر الصرف، وإتشاء سوق حرة للصرف الأجنبي، وتنفيذ برامج للخصخصة وتحرير القطاع العام والتجارة الخارجية.

وقد بذلت مصر جهود كثيرة للتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر مما أدى إلى

تخفيض العجز في الموازنة وخفض معدل التضخم إلى أقل من 3% واستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى تحرير تجارتها والقضاء على قيود ومعوقات الاستثمار، وخصخصة أكثر من 50% من شركات القطاع العام، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو إلى 5%<sup>(6)</sup>. وفي الفترة من عام 1991 حتى 1997 نجحت مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي وبدأ الاقتصاد المصري يتحرك نحو مزيد من النجاح غير أنه واجه بعض الصعوبات نتيجة للتأثيرات التي لحقت بالاقتصاد العالمي منذ عام 1997 بسبب الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا التي تسببت في دخول الاقتصاد العالمي في فترة من التباطؤ، فمنذ ذلك العام واجه الاقتصاد المصري مجموعة من التحديات تمثلت في ارتفاع نسبة العجز في الموازنة وارتفاع معدلات الائتمان وانخفاض عائدات البترول من النقد الأجنبي<sup>(7)</sup>، ورغم هذه التحديات استطاعت الحكومة المصرية السيطرة على عجز الموازنة من خلال العديد من الإجراءات الاقتصادية والإصلاحات التشريعية في مجال الضرائب والجمارك وبعض القوانين الاقتصادية الهامة.

## 2- مشكلة البحث:

واجهت الدولة في السنوات الأخيرة مشكلات كثيرة تعوق التنمية الاقتصادية، من أبرزها زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات التضخم سواء تضخم الطلب أو تضخم تكاليف الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى وجود إختلالات هيكلية بين السياسات المالية والنقدية، فضلاً عن انتشار التشوهات الاقتصادية الناشئة عن اختلاف الأهداف الاجتماعية والسياسية مع الأهداف الاقتصادية في إدارة وتعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة.

وهنا تكمن مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي يدور حول طبيعة التفاعل والعلاقة بين السياسة النقدية والمالية؟ وما هو دور أدوات السياسة المالية والنقدية المطبقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بالنمو والاستقرار والتشغيل؟، وإلى أي مدى استطاعت تلك السياسات تنفيذ خطط التنمية بالكفاءة والفعالية المطلوبة؟، وهل يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟.

## 3- هدف البحث:

يهدف البحث إلى تشخيص الوضع الراهن لدور المتغيرات الاقتصادية القومية المؤثرة على أداء الاقتصاد المصري ومعرفة مدى تضافر وتفاعل تلك المتغيرات وتأثيرها على سلوك وتوازن العلاقات الاقتصادية في الاقتصاد المصري، من خلال إجراء قياس كمي لآثار ونتائج بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المترتبة على تنفيذ السياسات المالية والنقدية في إطار نموذج عام توازني. كما يهدف البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة والتفاعل بين السياسة المالية والنقدية

وطرح توصيات مناسبة لتحسين فعالية السياسة المالية والنقدية في مصر، في ضوء النتائج والمؤشرات التي سوف يخلص إليها البحث وصولاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

#### 4- المنهجية البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث على الطريقة الاستقرائية في التحليل الاقتصادي من الناحيتين الوصفية والكمية، حيث تم استخدام أساليب الانحدار البسيط ومعادلات الاتجاه الزمني العام لقياس تطور أهم المتغيرات الاقتصادية في مصر، هذا بجانب استخدام المعادلات الآتية "Simultaneous Equations"، من خلال تقدير أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل<sup>(8)</sup> "Three Stages Least Squares (3SLS)". كما تم الاعتماد على تطبيق " نموذج ليفربول " "Liverpool Model" وهو من نماذج التوازن العام "General Equilibrium Model" (GEM)، الذي يهتم بدراسة تأثير السياسة المالية "Fiscal Policy" عن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب، وتأثير السياسة النقدية "Monetary Policy" عن طريق عرض النقود وسعر الفائدة<sup>(9)</sup>، وذلك لتوضيح مدى تضافر وتفاعل المتغيرات الاقتصادية القومية مع بعضها البعض بهدف معرفة مدى فعالية السياسات المالية والنقدية على هيكل وأداء الاقتصاد المصري .

ولقد تم الحصول على البيانات المنشورة وغير المنشورة من مصادرها المختلفة بالجهات والمؤسسات الحكومية ومنها بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التنمية الاقتصادية والتقارير السنوية والمجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري والنشرة الاقتصادية بالبنك الأهلي المصري خلال الفترة (1990-2006)، بالإضافة إلى الكتب والدوريات العلمية ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث .

كما تم تعديل جميع المتغيرات السعريّة والقيمية بالرقم القياسي العام لسعر المستهلك على اعتبار سنة الأساس (1999=100) للتخلص من آثار التضخم في الأسعار وحتى تعكس القوى الشرائية الحقيقية للنقود.

#### 5- فروض البحث :

يفترض البحث أن السياسة المالية تعتبر أكثر فعالية في التأثير على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبالتالي أداء الاقتصاد الكلي بالمقارنة بالسياسة النقدية في مصر.

- ينقسم البحث إلى خمسة أجزاء بخلاف المقدمة وذلك على النحو التالي:
- 1- العلاقة بين السياسة النقدية والمالية وطبيعة التفاعل بينهما
  - 2- الإطار النظري لنموذج التوازن العام " Liverpool Model "
  - 3- الوضع الاقتصادي الراهن لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية القومية في مصر.
  - 4- نتائج التقدير القياسي لنموذج التوازن العام .
  - 5- نتائج وتوصيات البحث .

### الجزء الأول :

#### العلاقة بين السياسة النقدية والمالية وطبيعة التفاعل بينهما

##### أولاً: الأهداف العامة للسياسة النقدية والمالية

تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث توصف بأنها سلسلة من الإجراءات والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي بهدف الرقابة على الائتمان والتأثير فيه سواء من حيث القدر المتاح منه وتكلفته وشروط منحه . ويقوم البنك المركزي بوضع واتخاذ القرار في هذا الشأن باعتبار أن النقود لا تدير نفسها بنفسها ، مما يعني حتمية تدخل السلطات النقدية في إدارة هذه النقود<sup>(10)</sup> .

ويقوم البنك المركزي بتنفيذ هذه السياسة من خلال التحكم في المعروض النقدي وفقاً للظروف الاقتصادية المحيطة مستهدفاً بذلك تحقيق النمو والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي بعيداً عن الضغوط التضخمية . وما زال هناك خلاف مستمر بشأن الهدف الأساسي من هذه السياسة ، هل هو استقرار قيمة النقد ؟ أم مكافحة عوامل التضخم بغض النظر عن أية عوامل أخرى ؟ أم كلا الهدفين معاً لتحقيق سياسات تنموية متوازنة.

جدير بالذكر أن الاتجاه السائد بشأن وظيفة هذه السياسة يكمن في تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم من أجل تحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . وتتعدد أهداف السياسات النقدية ويتسع نطاقها مما يمثل مشكلة جوهرية غالباً ما تواجه السلطات نتيجة صعوبة تحديد الخط الفاصل بين أهداف هذه السياسة ووسائل تحقيقها ، وفي هذا الاتجاه وتزاحم الأهداف مع الوسائل فقد جاء التأكيد على استقلالية السلطات النقدية من أجل تحقيق أهدافها الجوهرية المتمثلة في الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم ، كما تحولت بعض السلطات النقدية في كثير من الدول من تطبيق السياسة النقدية العامة إلى سياسة نقدية ذات أهداف مخصصة من خلال تبني وسائل نقدية متطورة تمكن السلطة النقدية من تحديد أهداف رقمية لدرجة التضخم المسموح به<sup>(11)</sup> . ونظراً لاعتبار السياسة النقدية أحد مكونات السياسة

الاقتصادية لذلك فإنها تشترك معها في تحقيق أهدافها العامة المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات التوظيف واستقرار الأسعار واستقرار سعر الصرف وتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي . وبجانب الأهداف العامة للسياسة النقدية فإن هناك أهدافاً فرعية منبثقة منها تتعلق بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية والفئات الاجتماعية .

وفي هذا الاتجاه من الضروري التفرقة بين استراتيجية وتكتيك السياسة النقدية حيث أن الاستراتيجية تشير إلى اختيار أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف المرجوة ، أما التكتيك فيتعلق بالتفصيلات الدقيقة وكيفية تطبيقها .

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فإنها ترتبط بالتغيرات التي تطرأ على الجانب الإيرادي والإنفاقي للدولة وذلك بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية . ومن بين الأهداف التي ترمي السياسة المالية إلى تحقيقها هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخل ، التخصيص الأمثل في الموارد ، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك الحد من التضخم والبطالة . وكما هو الحال في السياسة النقدية فإن تحقيق معظم هذه الأهداف ربما تكون ليست متوافقة بطبيعتها حيث أن تحقيق إحداها قد يكون سبباً في الإخفاق لتحقيق الأهداف الأخرى (12) .

لذا فإن الاهتمام لابد وأن ينصب على تحديد الأولويات التي تحتلها كل من هذه الأهداف مع عدم التضحية ببعضها حتى لا يحدث اختلالاً اقتصادياً . فقد تعطي الأولوية في معظم الأحيان لتلبية حاجات الإنفاق الأمر الذي يؤدي إلى عدم مراعاة الأهداف الكلية بعيدة المدى لهذه السياسة على سبيل المثال فإن أولوية الاهتمام بتحقيق العدالة في توزيع الدخل قد يتعارض مع تحقيق معدلات نمو عالية في المدى البعيد الأمر الذي يحتم على السياسة المالية صياغة نموذج متكامل يأخذ في اعتباره الحجم الكلي للموازنة العامة والتغيرات التي تطرأ عليها وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية.

وفي هذا السياق ونظراً لمواكبة السياسات المالية للتطورات الاقتصادية التي أنصب اهتمامها مؤخراً على آليات تخفيض العجز في الموازنة من خلال تحديد أهداف رقمية للسقف في عجز الموازنة فقد تحولت هذه السياسة من أسلوب التمويل بالعجز إلى أسلوب تكييف الموازنة لخدمة الأهداف الاقتصادية الكلية . والسؤال المطروح هل تستطيع السلطات المالية والنقدية التفكير في تحريك الأسعار ارتفاعاً (قليل من التضخم) لأحداث معدلات تنمية سريعة ؟ .

وللإجابة على هذا التساؤل فإن هناك من يرى أن التنمية قد تحدث على حساب التضخم ، وفي هذه الحالة فإن السؤال أيضاً هل هذه التنمية ستكون في صالح الأغنياء أم في صالح الفقراء (13).

وفي إطار التفاعل بين أهداف السياسة المالية والنقدية لذلك يجب التمييز بين الأهداف الصغرى



(مكافحة التضخم ، المحافظة على الاستقرار النقدي والسعري) ، والأهداف الكبرى (تحقيق التنمية والنمو والعدالة التوزيعية) مع ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على أساس متكامل وذلك في إطار التركيز على التخطيط النقدي والمالي.

### ثانياً : العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

سبق الإشارة في الأهداف المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية إلى احتمالية التعارض بين الأهداف في حالات معينة ، حيث يرجع هذا التعارض في أغلب الأحيان لأسباب تكتيكية وليست استراتيجية ، فمن المعروف أن هدف مكافحة التضخم يأتي على قائمة أولويات السياسة النقدية والتي غالباً ما تستخدم آلية رفع سعر الفائدة لعلاج الأمر الذي يؤدي إلى كبح جماح النمو الاقتصادي .

كما قد تؤدي أيضاً هذه الآلية المتبعة في العلاج إلى خلق ظروف روكودية أو كسادية ويصبح هذا التعارض واضح حينما تؤثر هذه الظروف على الأسواق النقدية وأسواق رأس المال وبخاصة أسواق الأسهم<sup>(14)</sup> . ورغم هذه التأثيرات السلبية المترتبة على تبني هذه الآلية ، إلا أن غالبية الدول تصر على استخدامها حتى في الدول التي يتمتع فيها البنك المركزي بدرجة استقلالية عالية مما يثير خلافاً بين السلطات النقدية من ناحية والحكومة من ناحية أخرى ، والتي ترغب في تحقيق أهداف تنموية تتعلق بالاستثمار والتوظيف ورفع معدلات النمو.

ونفس المشكلة قد تحدث أيضاً عندما تتعارض أهداف السياسة المالية مع بعضها البعض ، ففي حالة ضرورة تمويل العجز الحكومي تلجأ الأوساط المالية إلى الاقتراض قصير أو متوسط الأجل لتغطية الإلتفاق الجاري دون الأخذ في الاعتبار ظروف الركود والنمو البطئ والذي يتطلب ضرورة التركيز على الاقتراض للإلتفاق الاستثماري وتحريك الطلب العام ودعم المسيرة التنموية وخلق المزيد من فرص العمل . وفي هذه الحالة لا تتناسب أولويات السياسة المالية مع متطلبات التنمية طويلة الأجل.

وتزداد حدة التعارض بين السياسة المالية والنقدية مع توجه الدول مؤخراً إلى مساندة وتعزيز نزعة الأجهزة النقدية تجاه الاستقلالية . هذا بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الأسواق النقدية والمالية ، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات مالية قد تؤثر على الآثار المرجوة من السياسة النقدية والمالية<sup>(15)</sup> .

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الدول التي استطاعت تحقيق نوعاً من التنسيق والمواكبة بين السياسات المالية والنقدية هي التي بدأت في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة تحت إشراف صندوق النقد والبنك الدولي ، على الرغم من معلومية متطلبات هذه البرامج لصناع القرار الاقتصادي في كافة الأنظمة الاقتصادية ، إلا أن العمل بها لا يتم طواعية

ولكن تحت وطأة الأزمات النقدية والمالية الحادة .

والسؤال المطروح هل هناك سيناريوهات مستقبلية لمرحلة ما بعد الإصلاح الاقتصادي وتحقيقه لأهدافه ؟ هل الأمر سيظل معلق على ترتيبات جديدة مع الصندوق أو البنك . أم أن هناك توجه لتبني استراتيجية وطنية تتسم بالاستمرارية دون الارتباط بالصندوق تفادياً للمخاطر السياسية والاجتماعية المترتبة على هذا التوجه .

وقد أشارت بعض النماذج التي تم تطبيقها في العديد من الدول النامية بشأن أثر فاعلية السياسة المالية والنقدية إلى أن السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية (نموذج سانت لويس) . وقد جاءت نتائج هذا النموذج على عكس ذلك عند تطبيقه في بعض الدول العربية (الأردن)<sup>(16)</sup> . ويعزي الاختلاف في النتائج إلى اختلاف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج من دولة إلى أخرى ، وذلك نظراً لاختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة من دولة إلى أخرى .

ومن ناحية الاعتقاد بأن السياسة النقدية في حالة تبعية للسياسة المالية فهذا أمر طبيعي مع زيادة العجز في الموازنة ولجوء الحكومة للبنك المركزي للاقتراض لتغطية هذا العجز وبخاصة في ظل التشريعات التي لم تحدد سقف معين أو قيود على التمويل بالعجز فيصبح هذا الاعتقاد صحيحاً نظراً لأن هناك ارتباطاً قوياً بين المتغيرات المالية والنقدية مما ينعكس في نهاية الأمر على نمو المعروض النقدي وزيادة معدل التضخم وتدهور سعر صرف العملة.

ولكن التشريع المصري قد حدد قيوداً لقروض الحكومة من البنك المركزي لا تزيد عن 10% من متوسط إيرادات الميزانية العامة خلال السنوات الثلاثة السابقة مع الالتزام بالتسداد خلال عام من تاريخ القرض<sup>(17)</sup> . ومنذ يناير 1991 وفي محاولة للحد من زيادة اقتراض الحكومة من البنك المركزي تم اللجوء إلى التمويل من خلال إصدار أذون الخزانة قصيرة الأجل . ويتضح من ذلك أن هناك علاقة تبعية بين السياسة المالية والنقدية ، وبالتالي فإنه حتى يمكن تحقيق استقرار نقدي وزيادة التحكم في عرض السيولة المحلية فلا بد من ضبط السيطرة على عجز الموازنة العامة بشكل أساسي.

الجزء الثاني :

الإطار النظري للنموذج

توصيف نموذج التوازن العام " Liverpool Model " :

يتكون هيكل نموذج التوازن العام من 12 معادلة سلوكية Behavioral - 12 "Equations"، وأيضاً من 3 معادلات تعريفية "Identity Equations - 3"، على النحو الموضح كالتالي:

(أولاً) 14 متغير داخلي "Endogenous Variables - 14":

$GNP_t, GDP_t, NNP_t, Inv_t, Con_t, Ld_t, Ls_t,$

$Lpd_t, W_t, WL_t, Tax_t, Inf_t, Md_t, Ms_t.$

(ثانياً) 8 متغيرات خارجية "Exogenous Variables - 8":

$Exp_t, Imp_t, IR_t, Un_t, Tcn_t, Gov_t, Pop_t.$

(ثالثاً) 3 معادلات تعريفية "Identity Equations - 3":

$GDP_t, GNP_t, NNP_t.$

المعادلات الهيكلية لنموذج التوازن العام "Structural Equations of GEM":

$$GNP_t = \beta_{10} + \beta_{11} Gov_t + \beta_{12} Inv_t + \beta_{13} Ms_t + \beta_{14} Exp_t - \beta_{15} Imp_t$$

$$GDP_t = \beta_{20} + \beta_{21} Ld_t + \beta_{22} Inv_t + \beta_{23} Tcn_t$$

$$Inv_t = \beta_{30} + \beta_{31} GNP_t - \beta_{32} IR_t - \beta_{33} ER_t$$

$$Con_t = \beta_{40} + \beta_{41} NNP_t + \beta_{42} WL_t + \beta_{43} Ms_t - \beta_{44} Tax_t$$

$$Ld_t = \beta_{50} + \beta_{51} GNP_t + \beta_{52} Inv_t + \beta_{53} Inf_t \pm \beta_{54} Tcn_t - \beta_{55} W_t$$

$$Ls_t = \beta_{60} + \beta_{61} Pop_t + \beta_{62} GNP_t + \beta_{63} W_t - \beta_{64} Inf_t$$

$$W_t = \beta_{70} + \beta_{71} Lpd_t + \beta_{72} Inf_t - \beta_{73} Un_t$$

$$WL_t = \beta_{80} + \beta_{81} GNP_t + \beta_{82} Inv_t \pm \beta_{83} Tcn_t$$

$$Tax_t = \beta_{90} + \beta_{91} GNP_t + \beta_{92} WL_t$$

$$Inf_t = \beta_{100} + \beta_{101} WL_t - \beta_{102} Ms_t - \beta_{103} Un_t - \beta_{104} IR_t$$

$$Md_t = \beta_{110} + \beta_{111} GNP_t - \beta_{112} IR_t$$

$$Ms_t = \beta_{120} + \beta_{121} GNP_t + \beta_{122} IR_t$$

$$Identity: \begin{cases} GDP_t = Inv_t + Con_t \\ GNP_t = Inv_t + Con_t + Gov_t \\ NNP_t = GNP_t - Tax_t \end{cases}$$

(مليار جنيهه)	Gross National Product	إجمالي الناتج القومي	= GNP	-
(مليار جنيهه)	Net National Product	صافي الناتج القومي	= NNP	-
(مليار جنيهه)	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي	= GDP	-
(مليار جنيهه)	National Investment	الاستثمار القومي	= Inv	-
(مليار جنيهه)	National Consumption	الاستهلاك القومي	= Con	-
(مليار جنيهه)	Government Expenditure	الإنتفاق الحكومي	= Gov	-
(مليار جنيهه)	Taxes	الضرائب	= Tax	-
(مليار جنيهه)	Exports	الصادرات	= Exp	-
(مليار جنيهه)	Imports	الواردات	= Imp	-
(مليار جنيهه)	Money Demand	طلب النقود	= Md	-
(مليار جنيهه)	Money Supply	عرض النقود	= Ms	-
(مليار جنيهه)	Labor Wages	أجور العمال	= WL	-
(ألف جنيهه)	Labor Wage	أجر العامل السنوي	= W	-
(ألف جنيهه)	Labor Productivity	إنتاجية العامل	= Lpd	-
(مليون عامل)	Labor Demand	طلب العمالة	= Ld	-
(مليون عامل)	Labor Supply	عرض العمالة	= Ls	-
(مليون نسمة)	Population	عدد السكان	= Pop	-
(%)	Unemployment Rate	معدل البطالة	= Un	-
(%)	Inflation Rate	معدل التضخم	= Inf	-
(%)	Interest Rate	سعر الفائدة	= IR	-
(جنيهه/دولاره)	Exchange Rate	سعر الصرف	= ER	-
(الزمن)	Technology	التكنولوجيا	= Ten	-

## المنطق الاقتصادي لطبيعة العلاقات الآنية في نموذج ليفربول:

يمكن توضيح تفسير تأثير المتغيرات الخارجية على المتغير الداخلي بكل معادلة كالتالي:

- 1- دالة إجمالي الناتج القومي: تؤدي زيادة كل من: الإنفاق الحكومي، الاستثمارات، عرض النقود، والصادرات إلى زيادة إجمالي الناتج القومي، بينما تؤدي زيادة الواردات إلى انخفاض إجمالي الناتج القومي.
- 2- دالة إجمالي الناتج المحلي: تؤدي زيادة كل من: الطلب على العمالة، الاستثمارات، ومستوى التقدم التكنولوجي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي.
- 3- دالة الاستثمار: تؤدي زيادة إجمالي الناتج القومي إلى زيادة الاستثمارات، في حين يؤدي ارتفاع كل من: سعر الفائدة وسعر الصرف إلى انخفاض الاستثمارات.
- 4- دالة الاستهلاك: تؤدي زيادة كل من: صافي الناتج القومي، أجور العمال، وعرض النقود إلى زيادة الاستهلاك، بينما يؤدي ارتفاع الضرائب إلى انخفاض الاستهلاك.
- 5- دالة الطلب على العمالة: تؤدي زيادة كل من: إجمالي الناتج القومي، الاستثمارات، ومعدل التضخم إلى زيادة الطلب على العمالة، بينما يؤدي زيادة أجر العامل إلى انخفاض الطلب على العمالة، كما يمكن أن يؤدي مستوى التقدم التكنولوجي إلى زيادة أو انخفاض الطلب على العمالة في حالة وجود علاقة إحصائية أو تكاملية بين العمل ورأس المال على الترتيب.
- 6- دالة عرض العمالة: تؤدي زيادة كل من: عدد السكان، إجمالي الناتج القومي، وأجر العامل إلى زيادة عرض العمالة، بينما يؤدي معدل التضخم إلى انخفاض عرض العمالة.
- 7- دالة أجر العامل: تؤدي زيادة كل من: إنتاجية العامل ومعدل التضخم إلى زيادة أجر العامل، بينما يؤدي زيادة معدل البطالة إلى انخفاض أجر العامل.
- 8- دالة أجور العمال: تؤدي زيادة كل من: إجمالي الناتج القومي والاستثمارات إلى زيادة قيمة الأجور، بينما يمكن أن يؤدي زيادة مستوى التكنولوجيا إلى زيادة أو انخفاض قيمة الأجور.
- 9- دالة الضرائب: تؤدي زيادة كل من: إجمالي الناتج القومي وأجور العمال إلى زيادة الضرائب.
- 10- دالة التضخم: تؤدي زيادة أجور العمال إلى زيادة معدل التضخم، بينما يؤدي زيادة كل من: عرض النقود، معدل البطالة، وسعر الفائدة إلى انخفاض معدل التضخم.
- 11- دالة طلب النقود: تؤدي زيادة إجمالي الناتج القومي إلى زيادة الطلب على النقود، في حين يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الطلب على النقود.

12- دالة عرض النقود: تؤدي زيادة كل من: إجمالي الناتج القومي وسعر الفائدة لزيادة عرض النقود.

ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار الكشف عن المشاكل القياسية التي تواجه تقدير النموذج، وهي مشكلة الارتباط الذاتي "Autocorrelation" باستخدام اختبار "Box-Pierce-Ljung" "test"<sup>(18)</sup> الذي يتبع اختبار مربع كاي بدرجات حرية  $(\chi^2 = 3.84)$ ، وعدم التجانس "Heteroscedasticity" باستخدام اختبار "Engel test"<sup>(19)</sup>، بدرجات حرية  $(\chi^2 = 3.84)$ ، وعدم التوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائي "Non-Normality" باستخدام اختبار "Jarque-Bera test"<sup>(20)</sup> بدرجات حرية  $(\chi^2 = 5.99)$ . هذا وقد أمكن معالجة تلك المشاكل في حالة وجودها، باستخدام طريقة "Newey-West"<sup>(21)</sup>، وذلك وفقاً لأسلوب انحدار طريقة العزوم العامة "Generalized Method of Moments" (GMM).

كما تم علاج مشكلة الازدواج الخطي "Multicollinearity" بأسلوب الانحدار الطرفي العادي "Ordinary Ridge Regression"، الذي يتسم بمعالجة الازدواج الخطي دون حذف المتغيرات المستقلة التي بها ازدواج خطي، وذلك وفقاً لطريقة "Marquardt Algorithm"<sup>(22)</sup>.

**الجزء الثالث :**

**الوضع الاقتصادي الراهن لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية القومية في مصر**

يتناول البحث في هذا الجزء الوضع الاقتصادي الراهن لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية القومية في مصر خلال الفترة (1990-2006) على النحو التالي:

**1- تطور إجمالي الناتج القومي:** يتكون إجمالي الناتج القومي من الاستثمارات والاستهلاك والإنفاق الحكومي، وتوضح معادلة (1) الواردة بجدول (1)، أن إجمالي الناتج القومي في مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 20.81 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 4.87% من متوسط إجمالي الناتج القومي والبالغ نحو 427.31 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

**2- تطور إجمالي الناتج المحلي:** يتكون إجمالي الناتج المحلي من الاستثمارات والاستهلاك، وتوضح معادلة (2) الواردة بجدول (1)، أن إجمالي الناتج المحلي في مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 18.52 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 5.86% من متوسط إجمالي الناتج المحلي والبالغ نحو 316.04 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

**3- تطور صافي الناتج القومي:** يتكون صافي الناتج القومي من إجمالي الناتج القومي مطروحاً منه الضرائب، وتوضح معادلة (3) الواردة بجدول (1)، أن صافي الناتج القومي في مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 20.17 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 5.02% من متوسط صافي الناتج القومي والبالغ نحو 402.04 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

**4- تطور الاستثمارات القومية:** توضح معادلة (4) الواردة بجدول (1)، أن إجمالي الاستثمارات في مصر قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 2.70 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 3.95% من متوسط الاستثمارات القومية والبالغ نحو 68.43 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

جدول (1): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990-2006).

المتغير التابع	رقم المعادلة	الحد الثابت $\beta_0$	معامل الإحدار $\beta_1$	معامل التحديد $R^2$	متوسط المتغير التابع	معدل التغير السنوي %
إجمالي الناتج القومي (مليار جنية)	1	240.1 (19.0)**	20.81 (16.88)**	0.95	427.31	4.87
إجمالي الناتج المحلي (مليار جنية)	2	149.4 (11.7)**	18.52 (14.88)**	0.94	316.04	5.86
صافي الناتج القومي (مليار جنية)	3	220.5 (21.7)**	20.17 (20.36)**	0.97	402.04	5.02
الاستثمارات القومية (مليار جنية)	4	44.1 (7.2)**	2.70 (4.53)**	0.58	68.43	3.95
الإففاق الحكومي (مليار جنية)	5	124.8 (13.1)**	16.46 (17.65)**	0.95	272.88	6.03
الاستهلاك القومي (مليار جنية)	6	71.2 (21.2)**	1.64 (4.99)**	0.62	86.00	1.91
الضرائب (مليار جنية)	7	19.5 (4.6)**	0.64 (1.56)**	0.14	25.28	2.53
عدد السكان (مليون نسمة)	8	52.2 (140.9)**	1.09 (30.21)**	0.98	61.96	1.76
عرض العمالة (مليون عامل)	9	14.0 (72.0)**	0.47 (24.78)**	0.98	18.17	2.59
طلب العمالة (مليون عامل)	10	12.9 (242.4)**	0.41 (79.83)**	1.00	16.56	2.48
معدل البطالة (%)	11	8.3 (10.4)**	0.05 (0.62)	0.02	8.78	0.57
قيمة أجور العمال (مليار جنية)	12	54.7 (47.7)**	5.13 (45.84)**	0.99	100.89	5.08



## تابع جدول (1):

المتغير التابع	رقم المعادلة	الحد الثابت $\beta_0$	معامل الاحتمال $\beta_1$	معامل التحديد $R^2$	متوسط المتغير التابع	معدل التغير السنوي %
أجر العامل (ألف جنية)	13	4.5 (37.0)**	0.16 (13.87)**	0.93	5.99	2.67
إنتاجية العامل (ألف جنية)	14	12.9 (23.2)**	0.64 (11.73)**	0.90	18.69	3.42
قيمة الصادرات القومية (مليار جنية)	15	22.8 (1.8)*	6.30 (4.99)**	0.62	79.55	7.92
قيمة الواردات القومية (مليار جنية)	16	38.0 (3.3)**	6.29 (5.64)**	0.68	94.57	6.65
عرض النقود (مليار جنية)	17	20.9 (8.3)**	3.02 (12.34)**	0.91	48.02	6.29
طلب النقود (مليار جنية)	18	94.6 (6.0)**	20.54 (13.27)**	0.92	279.40	7.35
معدل التضخم (%)	19	5.2 (6.8)**	-0.07 (-0.93)	0.05	4.59	-1.53
سعر الفائدة (%)	20	12.3 (170.8)**	-0.19 (-26.35)**	0.98	10.63	-1.79
سعر الصرف (جنيه / دولار)	21	2.5 (7.7)**	0.20 (6.29)**	0.72	4.21	4.75

حيث أن:

- الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الاحتمال تشير إلى قيم (t) المحسوبة.
- (\*), (\*\*), (\*\*\*) تشير إلى المعنوية عند مستوى 0.10، 0.01، 0.05 على الترتيب.
- المصدر: جمعت وحسبت من جدول (1) بالملحق.

وفي إطار المرحلة الثانية لسياسة الإصلاح وتحريك الاقتصاد المصري، تم تطبيق سياسة التخصصية، بحيث لم تصبح الدولة هي المستثمر الوحيد وأصبح دورها يركز على التخطيط التأشيري والقيام بصورة مباشرة بتنفيذ الاستثمارات العامة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتركز بصفة رئيسية في مشروعات البنية الأساسية. وباعتبار سياسة التخصصية مكوناً أساسياً من مكونات الإصلاح الاقتصادي، فقد استند برنامجها على آليات خاصة تستهدف تهيئة الاقتصاد المصري لعملية التخصصية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية واستعادة التوازن المطلوب في المتغيرات الاقتصادية الأساسية مع إتباع سياسات ساهمت في فتح الباب أمام القطاع الخاص لتعزيز مشاركته في النشاط الاقتصادي<sup>(23)</sup>.

كما استهدف قانون الضريبة على شركات الأموال حفز الاستثمارات بجميع أنواعها، من خلال حزمة كبيرة من الإعفاءات الضريبية، مع تأجيل استيفاء حق المجتمع في إخضاع دخول هذه الشركات للضريبة لمدد زمنية متفاوتة، تتراوح بين 5-20 سنة حسب الموقع الجغرافي، تخضع بعدها هذه الدخول للضريبة، واتساقاً مع النهج العالمي في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، تم إجراء تطوير شامل للضريبة على الدخل من أرباح الشركات، تتمثل أبعاده الأساسية في<sup>(24)</sup>: تسهيل عمليات الإنتاج والاستثمار، إتاحة موارد متواصلة من الإيرادات العامة، تشجيع نقل التكنولوجيا وتخفيض تكلفتها، تخفيف عبء إتاحة التمويل على الشركات، تفعيل مبادئ العدالة الضريبية.

5- **تطور الإنفاق الحكومي:** يتكون الإنفاق الحكومي من المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية، وتتضمن هذه المشتريات الحصول على المعدات الحربية للقطاع الوطني ومرتببات موظفي الحكومة، وتستخدم في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود الاقتصادي، وتوضح معادلة (5) الواردة بجدول (1)، أن الإنفاق الحكومي في مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 16.46 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 6.03% من متوسط الإنفاق الحكومي والبالغ نحو 272.88 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

6- **تطور الاستهلاك القومي:** توضح معادلة (6) الواردة بجدول (1)، أن الاستهلاك القومي في مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 1.64 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 1.91% من متوسط الاستهلاك القومي والبالغ نحو 86.00 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

7- **تطور الضرائب:** توضح معادلة (7) الواردة بجدول (1)، أن الضرائب في مصر قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.64 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 2.53% من متوسط الضرائب والبالغ نحو 25.28 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

وتوضح هذه النتائج حدوث زيادة ملموسة في جانب الإيرادات العامة من خلال الزيادة في الحصيلة الضريبية وإحلال الضريبة العامة للمبيعات محل ضريبة الاستهلاك وتوسيع فرضها على السلع الوسيطة والرأسمالية، وبالتالي تمكنت الحكومة من مضاعفة الحصيلة الضريبية عدة مرات، لأن جزءاً كبيراً من الدخل القومي يتجه إلى الحكومة في صورة ضرائب. حيث مع بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي، تم التحول إلى نظام الضريبة العامة على المبيعات ليحل محل الضرائب النوعية على الاستهلاك، وبصورة أدت إلى استقرار ذلك النظام وترسيخ مفاهيمه داخل المجتمع.

وفيما يتعلق بقانون الضرائب رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية، فهو يعكس فكراً جديداً في تعامل الجهاز الضريبي مع الممولين، حيث يمثل هذا القانون نقلة نوعية ومنعطفاً جديداً في السياسة الاقتصادية المصرية، ويسهم في تخفيض شرائح الضرائب إلى نحو 50% أو أقل بحيث يستفيد منه المواطنون وكل من يعمل في مجال النشاط الاقتصادي نظراً لما يوفره من مزايا أبرزها الإعفاء الضريبي، المصالحة الضريبية، القضاء على التعقيدات الإدارية مع بناء جسور الثقة المتبادلة بين الدولة والممول مما يساعد على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في مصر<sup>(25)</sup>.

**8- تطور عدد السكان:** توضح معادلة (8) الواردة بجدول (1)، أن عدد السكان في مصر قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 1.09 مليون نسمة، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 1.76% من متوسط عدد السكان والبالغ نحو 61.96 مليون نسمة خلال فترة الدراسة.

**9- تطور عرض العمالة:** توضح معادلة (9) الواردة بجدول (1)، أن عرض العمالة في مصر قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.47 مليون عامل، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 2.59% من متوسط عرض العمالة والبالغ نحو 18.17 مليون عامل خلال فترة الدراسة.

**10- تطور الطلب على العمالة:** توضح معادلة (10) الواردة بجدول (1)، أن الطلب على العمالة في مصر قد أخذ اتجاهًا عامًا متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.41 مليون عامل، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 2.48% من متوسط الطلب على العمالة والبالغ نحو 16.56 مليون عامل خلال فترة الدراسة.

**11- تطور معدل البطالة:** توضح معادلة (11) الواردة بجدول (1)، أن معدل البطالة في مصر يكاد يكون ثابتاً تقريباً نظراً لعدم معنويته إحصائياً ويدور حول متوسطة والبالغ نحو 8.78% خلال فترة الدراسة.

12- **تطور أجور العمال:** توضح معادلة (12) الواردة بجدول (1)، أن قيمة أجور العمال في مصر قد أخذت إيجاباً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 5.13 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 5.08% من متوسط أجور العمال والبالغ نحو 100.89 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

13- **تطور أهرج العامل:** توضح معادلة (13) الواردة بجدول (1)، أن أجر العامل في مصر قد أخذ إيجاباً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.16 ألف جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 2.67% من متوسط أجر العامل والبالغ نحو 5.99 ألف جنية خلال فترة الدراسة.

14- **تطور إنتاجية العامل:** توضح معادلة (14) الواردة بجدول (1)، أن إنتاجية العامل في مصر قد أخذت إيجاباً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.64 ألف جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 3.42% من متوسط إنتاجية العامل والبالغ نحو 18.69 ألف جنية خلال فترة الدراسة.

15- **تطور قيمة الصادرات القومية:** توضح معادلة (15) الواردة بجدول (1)، أن الصادرات القومية في مصر أخذت إيجاباً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 6.30 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 7.92% من متوسط الصادرات القومية والبالغ نحو 79.55 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

وفي فبراير 2007 صدر قرار جمهوري بخفض التعريفات الجمركية على 1114 بنداً جمركياً، بهدف تخفيض الأعباء عن المواطنين وتشجيع الاستثمار، لينخفض المتوسط العام للتعريفات الجمركية على السلع، حيث يعد تبسيط الإجراءات الجمركية من أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي ترسخت خلال المرحلة الراهنة عبر مجموعة من التعديلات الجمركية استهدفت تبسيط هيكل الضريبة الجمركية، وتشجيع الاستثمارات في ظل تخفيض الجمارك على الواردات والمعدات وقطع الغيار، وتحريك السوق وخفض الأسعار مع زيادة كبرى في الصادرات.

16- **تطور قيمة الواردات القومية:** توضح معادلة (16) الواردة بجدول (1)، أن الواردات القومية في مصر قد أخذت إيجاباً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 6.29 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 6.65% من متوسط قيمة الواردات القومية والبالغ نحو 94.57 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

17- **تطور عرض النقود:** ويطلق عليه مصطلح السيولة وهو يعكس عرض النقود الكلي في الاقتصاد القومي، النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية بالعملة المحلية. وتوضح معادلة (17) الواردة بجدول (1)، أن عرض النقود في مصر قد أخذ إيجاباً عاماً

متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 3.02 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 6.29% من متوسط عرض النقود والبالغ نحو 48.02 مليار جنية خلال فترة الدراسة، وقد يرجع السبب في زيادة عرض النقود إلى قيام الحكومة بتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إصدار نقود جديدة.

**18- تطور الطلب على النقود:** يعكس الطلب على النقود السيولة المحلية وهي عبارة عن عرض النقود مضافاً لها أشباه النقود التي تتكون من الودائع غير الجارية بالعملة المحلية، والودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية. ولقد اعتقد الاقتصاديون التقليديون أن الناس يحتفظون بالنقود من أجل المعاملات فقط، وظنوا أنهم لن يحتفظوا بأكثر مما يحتاجون إليه لعبور الفجوة بين الدخل وإفاقه، أما كينز فيرى أن هناك دافعين للاحتفاظ بالنقود وهما الاحتياط والمضاربة<sup>(26)</sup>، وتوضح معادلة (18) الواردة بجدول (1)، أن الطلب على النقود في مصر قد أخذ إيجاباً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 20.54 مليار جنية، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 7.35% من متوسط الطلب على النقود والبالغ نحو 279.40 مليار جنية خلال فترة الدراسة.

**19- تطور معدل التضخم:** يقصد بالتضخم بأنه الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، ولا يعنى ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض، ودائماً الاتجاه العام يجب أن يكون صعودياً ومستمراً، وفي ظل التضخم يؤول جزءاً كبيراً من الدخل الحقيقي إلى الحكومة في صورة إيرادات ضريبية، وعلى ذلك يكون للتضخم أثره في تخفيض الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن القول بأن هناك مصدرين للتضخم<sup>(27)</sup>، الأول متعلق بجانب الطلب، حيث يزداد استهلاك السلع بدرجة أكبر من إنتاجها، بشرط وجود عمالة كاملة. والمصدر الثاني متعلق بجانب العرض، حيث يؤدي زيادة الطلب على عناصر الإنتاج إلى ارتفاع الأجور، وبالتالي تكون زيادة تكاليف الإنتاج سبباً لحدوث التضخم، كما أن عمليات التنمية الاقتصادية غالباً ما تكون مصحوبة بانتقال العمالة من مكان لآخر وبالتالي زيادة الأجور، وعموماً فإن تضخم العرض عادة ما يكون منتشر بالدول النامية، نظراً لأن العمال يطالبون باستمرار بزيادة أجورهم، بعكس الدول المتقدمة والتي تكون فيها أجور العمال أساساً مرتفعة وبالتالي لا يطالب العمال بزيادة الأجور التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم زيادة الأسعار، ويمكن للسياسة النقدية في هذا الجانب أن تقوم بدور فعال للتغلب على تلك المشكلة من خلال رفع سعر الفائدة، وبالتالي يقل الاستهلاك فتتخفف الأسعار ويقل التضخم، بينما في حالة وجود كساد، فيتم خفض سعر الفائدة الذي يعمل على تنشيط الاستثمارات وبالتالي زيادة معدلات الاستهلاك وزيادة الطلب على العمالة.

وتوضح معادلة (19) الواردة بجدول (1)، أن معدل التضخم في مصر يكاد يكون ثابتاً تقريباً نظراً لعدم مغنوية إحصائياً ويدور حول متوسطة والبالغ نحو 4.59% خلال فترة الدراسة. وقد يرجع ثبات معدل التضخم إلى تحسن الأداء المالي والنقدي للاقتصادي المصري وانخفاض أسعار الفائدة، كما نجحت السياسة المالية في خفض تضخم الطلب ولكنها ساعدت على تنشيط تضخم التكاليف.

**20- تطور سعر الفائدة:** يقصد بالفائدة المبلغ الذي يتعين على كل مقرض نقوداً لفترة ما أن يدفعه إلى المقرض بعد انتهاء هذه الفترة بالإضافة إلى أصل القرض، وبذلك يكون ثمن أو مقابل استخدام النقود وعادة ما يحسب كنسبة مئوية سنوية، وجاءت نظرية كينز الشهيرة في كتاب (النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود)<sup>(28)</sup>، حيث وجه كينز الأنتظار إلى دور النقود في الاقتصاد وأثارها، بمعنى إعطاء النقد دوراً أكثر أهمية في النشاط الاقتصادي، وأن الدولة يجب أن تكون تدخلية عبر الإنفاق العام، وعبر استخدامها لأدوات السياسة النقدية ومنها سعر الفائدة. وبذلك تغيرت النظرة إلى النقود ودورها في النشاط الاقتصادي، خاصة في الدول النامية الجادة في عملية التنمية. وتعرضت أدوات النظرية النقدية إلى تطوير وتحديث، وأصبح ينظر إلى معدل الفائدة على أنه ظاهرة نقدية لأنه يحدد إنطلاقاً من عرض وطلب النقود.

وتوضح معادلة (20) الواردة بجدول (1)، أن سعر الفائدة في مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متناقصاً مغنوي إحصائياً بلغ نحو 0.19%، وبنسبة تناقص سنوية بلغت نحو 1.79% من متوسط سعر الفائدة والبالغ نحو 10.63% خلال فترة الدراسة.

وتقوم السلطات النقدية وحسب متطلبات الوضع الاقتصادي السائد باستخدام معدل الفائدة في اتجاهين رئيسيين، إما برفع أسعار الفائدة والتي يترتب عليها رفع تكاليف الاستثمار وتكاليف الإنتاج، ومن ثم الأسعار التي ستعيق بدورها قطاع التصدير عبر خفض الكفاءة التنافسية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عجز الميزان التجاري. كما أنه سيسهم في إحداث الركود والبطالة وانخفاض الدخل وبالتالي انخفاض النمو، أو بخفض سعر الفائدة الذي يؤدي إلى تشجيع الاقتراض بهدف الاستثمار، وزيادة الإنتاج والتشغيل والدخول كما يمكن أن يسهم عبر انخفاض تكاليف الإنتاج في زيادة الطلب المحلي، وزيادة الصادرات، ويمكن أن يتحسن وضع الميزان التجاري ويرتفع معدل النمو. وبما أن ظروف الاقتصاد الوطني مختلفة بين بلد وآخر، والأهداف المرغوبة مختلفة أيضاً، فلذلك لا يوجد حد دقيق لتحديد سعر الفائدة، بحيث يضمن هذا الحد تحقيق الأهداف المرغوبة مثل: تشجيع الادخار، تشجيع الاستثمار، المحافظة على رؤوس الأموال المحلية، جذب رؤوس أموال خارجية، الحفاظ على ثبات سعر الصرف المحلي، والتأثير على حجم الكتلة النقدية لتحقيق ثبات نسبي في الأسعار وضبط معدل التضخم.

21- **تطور سعر الصرف:** يقصد بسعر الصرف هو قيمة الوحدة من العملة الوطنية (الجنيه) مقيمة بعملة أجنبية أخرى، وغالباً ما يتم تقييم العملة المحلية بما يقابلها من الدولار الأمريكي. وتوضح معادلة (21) الواردة بجدول (1)، أن سعر الصرف في مصر قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.20 (جنيه/دولار)، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو 4.75% من متوسط سعر الصرف والبالغ نحو 4.21 (جنيه/دولار) خلال فترة الدراسة.

وفى إطار عملية الإصلاح المصرفي في مصر تم صدور قانون جديد للبنك المركزي عام 2003، يمنح الاستقلالية الكافية لممارسة مهامه بحرية وكفاءة مع إجراء التعديلات اللازمة في السياسة النقدية بما من شأنه زيادة موارد البنوك من النقد الأجنبي<sup>(29)</sup>. وفى هذا الإطار تولى الدولة أهمية بالغة بالإسراع ببرنامج هيكلية البنوك والتوسع في عمليات الدمج وزيادة المساهمات الأجنبية في القطاع المصرفي حيث شهد هذا القطاع عمليات دمج واسعة خلال عام 2006، الأمر الذي أسهم في تحرير سعر الصرف وتنشيط حركة التعامل السوقي إلى جانب تحفيز الاستثمار وارتفاع قيمة السيولة المحلية.

#### الجزء الرابع :

#### نتائج التقدير القياسي لنموذج التوازن العام

يوضح جدول (2) معايير جودة التوفيق لمعادلات نموذج التوازن العام، وهي معامل التحديد ( $R^2$ ) الذي يوضح أثر المتغيرات المستقلة على شرح التغيرات الحادثة في المتغير الداخلي. ويوضح نفس الجدول أيضاً معامل التحديد المعدل ( $\bar{R}^2$ )، وكذلك اختبار (F-test) الخاص بكل معادلة، حيث تبين معنوية جميع معادلات النموذج إحصائياً عند مستوى 0.01.

كما توضح اختبارات مضاعف لاجرانج (LM-Tests) للكشف عن المشاكل القياسية، وجود مشكلة ارتباط ذاتي في المعادلتين رقم (2)، (8) الخاصة بدالة إجمالي الناتج المحلي وأجور العمال، كما تبين وجود مشكلة عدم تجانس بالمعادلة (2) الخاصة بدالة إجمالي الناتج المحلي. بينما لم تظهر مشكلة عدم التوزيع الطبيعي في أي من معادلات النموذج.

ونظراً لوجود المعادلات السابقة التي تعاني من تلك المشاكل القياسية في إطار نموذج آني متكامل، فقد تم علاج مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم التجانس باستخدام طريقة العزوم العامة (GMM) على مستوى النموذج كاملاً وفقاً لطريقة "Newey - West". ويلاحظ أن المتغيرات الداخلية والخارجية بكل معادلة أقل من المتغيرات الخارجية على مستوى النموذج كاملاً، لذلك تكون جميع معادلات نموذج التوازن العام عالية التمييز "Over

"Identification" ومن هذا المنطلق تم تقدير النموذج بأسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS).

ويوضح جدول (3) نتائج التقدير القياسي لنموذج التوازن العام، ولقد جاءت النتائج في محصلتها العامة متمشية مع المنطق الاقتصادي، وفيما يلي أهم النتائج الاقتصادية التي أمكن التوصل إليها:

جدول (2): معايير جودة التوفيق واختبارات نموذج التوازن العام في مصر.

المتغير الداخلي في كل معادلة Endogenous Variable	Eq.	R <sup>2</sup>	R̄ <sup>2</sup>	F Test	LM - Tests		
					LMa	LMh	LMn
إجمالي ناتج قومي (GNP)	1	0.971	0.958	73.7**	0.31	3.48	0.25
إجمالي ناتج محلي (GDP)	2	0.937	0.922	64.4**	4.96*	4.28*	0.65
استثمارات قومية (Inv)	3	0.916	0.897	47.3**	0.02	0.08	0.94
استهلاك قومي (Con)	4	0.947	0.929	53.6**	3.61	0.30	1.95
الطلب على العمالة (Ld)	5	0.952	0.930	43.6**	1.86	0.16	0.56
عرض العمالة (Ls)	6	0.943	0.924	49.6**	0.07	2.27	1.11
أجر العامل (W)	7	0.892	0.867	35.8**	1.71	0.01	1.34
أجور العمال (WL)	8	0.965	0.957	119.5**	7.39*	1.24	0.85
الضرائب (Tax)	9	0.901	0.887	63.7**	3.46	0.25	1.28
التضخم (Inf)	10	0.935	0.913	43.2**	2.44	0.23	1.28
طلب النقود (Md)	11	0.922	0.911	82.7**	3.40	0.30	1.74
عرض النقود (Ms)	12	0.911	0.898	71.7**	0.08	0.04	2.87

R = معامل التحديد المعدل.

حيث أن:

- الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الاحتمار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

- (\*\*\*) تشير إلى معنوية قيمة (F) المحسوبة للنموذج عند مستوى 0.01.

- R<sup>2</sup> = معامل التحديد.

2

(\*) تحت اختبارات (LM-Tests) تشير لوجود مشكلة قياسية بالمعادلة.

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج تحليل نموذج التوازن العام.



## 1- دالة إجمالي الناتج القومي:

توضح معادلة (1) بجدول (3) تقدير دالة إجمالي الناتج القومي، وقد تبين أن الإتفاق الحكومي، الاستثمارات، عرض النقود، الصادرات، والواردات تشرح نحو 97.1% من التغيرات الحادثة في إجمالي الناتج القومي، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة الإتفاق الحكومي، الاستثمارات، عرض النقود، والصادرات بمليار جنيه يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج القومي بنحو 2.12، 3.83، 2.15، 1.98 مليار جنيه، وقد بلغت مرونة تلك المتغيرات نحو 0.43، 0.61، 0.24، 0.37 على الترتيب، كما تبين أن زيادة الواردات بمليار جنيه يؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج القومي بنحو 2.11 مليار جنيه، وبلغت مرونة الواردات نحو -0.47.

وعموماً توضح النتائج فعالية السياسة المالية، حيث تبين استجابة إجمالي الناتج القومي للإتفاق الحكومي بدرجة أكبر من عرض النقود، ولذلك يمكن استخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإتفاق الحكومي أو خفض الضرائب بهدف زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الناتج القومي والاستهلاك وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وعلاج مشكلة البطالة.

وقد سعت الدولة في السنوات الأخيرة إلى تقليل عجز الموازنة العامة، بترشيد وضبط الإتفاق الحكومي، وتنمية الموارد المالية العامة وتحقيق العدالة الضريبية، مما أثر على السياسة المالية بالاتكماش على بعض المكونات الأساسية المحددة لإجمالي الناتج القومي وزيادة معدلات البطالة.

وجدير بالذكر أنه إذا كان الاقتصاد في حالة ركود فإنه من المفضل في هذه الحالة أن يتم إتباع سياسة مالية توسعية بخفض الضرائب وزيادة الإتفاق الحكومي عن طريق النقود المدارة أو الدين، لأنه من الصعب سياسياً أن تفصح الحكومة عن رغبتها في زيادة الضرائب، وكذلك تخفيض الإتفاق الحكومي أثناء التضخم. ويمكن القول أن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل يقتضى أن يكون معدل الإتفاق الحكومي القومي كافياً لكي يمتص كل السلع والخدمات المتاحة في السوق، في حين يترتب على انخفاض الإتفاق الحكومي زيادة مشكلة البطالة الناتجة عن ضعف الرواج الاقتصادي وحالات الكساد والركود في السوق. وعلى النقيض من ذلك فإن زيادة معدلات الإتفاق الحكومي بصورة كبيرة يعنى الضغط على الأسواق من خلال زيادة الاستهلاك والطلب المحلي، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل التضخم، وهنا يبرز دور الدولة في مواجهة تلك المشاكل الاقتصادية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

جدول (3): نتائج تقدير نموذج التوازن العام بأسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS) في مصر خلال الفترة (1990-2006).

Gross National Product	1	$GNP_t = 183.6$ (0.08)	$+ 1.12 Gov_t^*$ (3.46) {0.23}	$+ 3.83 Inv_t^*$ (4.79) {0.61}	$+ 2.15 Ms_t^*$ (2.36) {0.24}	$+ 1.98 Exp_t^*$ (4.14) {0.37}	$- 2.11 Imp_t^*$ (-3.30) {-0.47}
Gross Domestic Product	2	$GDP_t = 128.3$ (0.92)	$+ 6.36 L_t^*$ (2.56) {0.33}	$+ 2.34 Inv_t^*$ (3.06) {0.51}	$+ 3.69 Tec_t^{**}$ (3.28) {0.11}		
Investment	3	$Inv_t = 315.8$ (1.19)	$+ 0.38 GNP_t^{**}$ (4.18) {2.37}	$- 3.29 IR_t$ (-0.88) {-0.51}	$- 5.53 ER_t^{**}$ (-3.14) {-0.34}		
Consumption	4	$Con_t = 57.62$ (1.09)	$+ 0.72 NNP_t^{**}$ (3.11) {1.06}	$+ 0.53 WL_t^{**}$ (2.90) {0.20}	$+ 0.77 Ms_t^*$ (2.03) {0.14}	$- 1.12 Tax_t$ (-3.38) {-0.10}	
Labor Demand	5	$Ld_t = 14.31$ (0.88)	$+ 0.11 GNP_t^{**}$ (3.63) {2.84}	$+ 0.25 Inv_t^*$ (5.12) {1.03}	$+ 0.14 Inf_t^*$ (2.29) {0.04}	$+ 0.50 Tec_t^{**}$ (2.89) {0.27}	$- 0.27 W_t^{**}$ (-4.37) {-0.10}
Labor Supply	6	$Ls_t = 6.01$ (0.15)	$+ 0.10 Pop_t$ (2.88) {0.34}	$+ 0.02 GNP_t^{**}$ (5.21) {0.47}	$+ 0.71 W_t^*$ (2.64) {0.23}	$- 0.23 Inf_t^*$ (-2.58) {-0.06}	

تابع جدول (3):

Labor Wage	7	$W_t = 5.45$ (0.36)	$+ 0.24 L_{pd,t}$ (3.81)** {0.75}	$+ 0.32 Inf_t$ (3.47)** {0.25}	$- 0.26 Un_t$ (-2.17)* {-0.38}
Wages of Labors	8	$WL_t = 72.96$ (0.81)	$+ 0.11 GNP_t$ (3.78)** {0.47}	$+ 0.15 Inv_t$ (2.24)* {0.10}	$+ 2.17 Tcn_t$ (1.98)* {0.19}
Taxes	9	$Tax_t = 9.74$ (1.43)	$+ 0.12 GNP_t$ (2.89)** {2.03}	$+ 0.33 WL_t$ (2.19)* {1.32}	
Inflation Rate	10	$Inf_t = 52.3$ (0.23)	$+ 0.09 WL_t$ (1.71)*** {1.98}	$- 0.35 Ms_t$ (-3.21)** {-3.66}	$- 0.77 Un_t$ (-2.64)* {-1.47}
Money Demand	11	$Md_t = 433.4$ (0.78)	$+ 1.36 GNP_t$ (3.52)** {2.08}	$- 32.47 IR_t$ (-4.68)** {-1.24}	$- 1.75 IR_t$ (-3.44)** {-4.05}
Money Supply	12	$Md_t = 76.52$ (0.74)	$+ 0.18 GNP_t$ (3.77)** {1.60}	$+ 5.17 IR_t$ (2.01)* {1.14}	

- الأرقام بين قوسين ( ) وأسفل معاملات الاحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.  
- الأرقام بين قوسين [ ] تشير إلى العزوات عند المتوسط الحسابي للعينة (Sample Mean).  
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (1) بالملحق.

## 2- دالة إجمالي الناتج المحلي:

توضح معادلة (2) بجدول (3) تقدير دالة إجمالي الناتج المحلي، وقد تبين أن العمالة، الاستثمارات، ومستوى التكنولوجيا تشرح نحو 93.7% من التغيرات الحادثة في إجمالي الناتج المحلي، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، وترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة العمالة والاستثمارات بنحو مليار جنيه، ومستوى التكنولوجيا بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بنحو 6.36، 2.34، 3.69 مليار جنيه، وقد بلغت مرونة تلك المتغيرات نحو 0.33، 0.51، 0.11 على الترتيب.

## 3- دالة الاستثمار:

توضح معادلة (3) بجدول (3) تقدير دالة الاستثمار، وقد تبين أن إجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة، وسعر الصرف تشرح نحو 91.6% من التغيرات الحادثة في الاستثمارات، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. وتوضح النتائج أن زيادة إجمالي الناتج القومي بمليار جنيه يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بنحو 0.38 مليار جنيه، وبلغت مرونة ذلك المتغير نحو 2.37، كما تبين أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات بنحو 5.53 مليار جنيه، وبلغت مرونة ذلك المتغير نحو -0.34.

كما تبين أن سعر الفائدة غير معنوي إحصائياً، مما يوضح فعالية السياسة المالية وعدم فعالية السياسة النقدية نتيجة ضعف وعدم مرونة الاستثمارات بالنسبة لسعر الفائدة، وفي الواقع إذا كانت دالة الاستثمار غير مرنة تماماً بالنسبة لسعر الفائدة فإن السياسة النقدية لا يكون لها أي فعالية وتكون السياسة المالية في قمة فعاليتها<sup>(30)</sup>. وجدير بالذكر أنه قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي كان البنك المركزي يتحكم في سعر الفائدة وكان أقل من معدل التضخم، وذلك يعني أن سعر الفائدة الحقيقي كان سالباً فأدى ذلك إلى استمرار حصول شركات القطاع العام على قروض بسعر فائدة منخفض مما أدى إلى استمرارها في عمليات خاسرة إقتصادياً.

ومنذ منتصف الثمانينيات تم تطبيق سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر الفائدة وتخفيض قيمة العملة الوطنية واستخدام السقوف الائتمانية، ومع بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي في يناير 1991 تم تحرير سعر الفائدة، حيث أصبح للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات، مما أدى إلى زيادة سعر الفائدة واقتراجه من معدل التضخم، وهذا يعني بداية ظهور سعر فائدة موجب. وفتح المجال أمام عمليات السوق المفتوحة بإصدار أدون خزانة قصيرة الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة بما يحد من التوسع النقدي

وامتصاص السيولة، كما تم تعديل نسبة الاحتياطي بنسبة لا تقل عن 15% من إجمالي الودائع، وتعديل نسبة السيولة بحد أدنى 20% بالجنيه المصري ونحو 25% للعملة الأجنبية، كما تم توحيد وتحرير سعر الصرف<sup>(31)</sup>. وفي إطار رسم سياسات ضريبية مختلفة لتنشيط الاستثمار مثل تخفيض معدلات الضرائب على الشركات وتقديم إعفاءات ضريبية للاستثمار، تم إصدار عدة قوانين وقرارات تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص، مثل القانون رقم 8 لسنة 1997، الذي أقر حق المستثمر في تملك الأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة النشاط الزراعي، وإعفاء المشروعات الزراعية من الضرائب لزيادة صادراتها أو تخفيض وارداتها. وصدور قانون موحد للاستثمارات والشركات، حتى يكون هناك توحيد للقوانين التي تحكم الاستثمار في مصر على مستوى القطاع الخاص أو قطاع الأعمال العام، وبالتالي تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للاقتصاد المصري.

#### 4- دالة الاستهلاك:

توضح معادلة (4) بجدول (3) تقدير دالة الاستهلاك، وقد تبين أن صافي الناتج القومي، أجور العمال، عرض النقود، والضرائب تشرح نحو 94.7% من التغيرات الحادثة في الاستهلاك، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة صافي الناتج القومي، أجور العمال، وعرض النقود بنحو مليار جنيه، يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بنحو 0.72، 0.53، 0.77 مليار جنيه، وقد بلغت مرونة تلك المتغيرات نحو 1.06، 0.20، 0.14 على الترتيب. كما تبين أن زيادة الضرائب بنحو مليار جنيه، يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بنحو 1.12 مليار جنيه، وقد بلغت مرونة ذلك المتغير نحو -1.10.

ولذلك يتضح فعالية السياسة المالية، حيث أدت زيادة الضرائب إلى الحد من الاستهلاك، ونظراً لأن الطلب على العمالة هو في الواقع طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فإنه يمكن استخدام سياسة مالية توسعية بخفض الضرائب لزيادة الاستهلاك وبالتالي ارتفاع الدخل، وزيادة معدلات التشغيل كوسيلة لتقليل معدلات البطالة. ويمكن القول أنه إذا كان الاستهلاك أقل من الدخل فإنه يمكن استخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب كوسيلة لتنشيط الاقتصاد خلال فترات الكساد، بهدف زيادة الطلب الكلي والدخول وفرص العمل، حيث أن تخفيض الضرائب يؤدي لزيادة مستوى الأسعار وانخفاض الأجر الحقيقي للعامل، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي لزيادة الناتج ووصول العمالة لحالة التشغيل الكامل. ولكن إذا كان التخفيض الضريبي صغيراً فإن ذلك سوف يؤدي لزيادة الناتج، وزيادة العمالة

ولكن ليس لمستوى التشغيل الكامل. وكذلك يتم استخدام سياسة مالية انكماشية إذا كان الاستهلاك أكبر من الدخل بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

#### 5- دالة الطلب على العمالة:

توضح معادلة (5) بجدول (3) تقدير دالة الطلب على العمالة، وقد تبين أن إجمالي الناتج القومي، الاستثمارات، التضخم، مستوى التكنولوجيا، وأجر العامل تشرح نحو 95.2% من التغيرات الحادثة في الطلب على العمالة، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة كل من إجمالي الناتج القومي والاستثمارات بمليار جنيه، والتضخم ومستوى التكنولوجيا بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بنحو 0.11، 0.25، 0.14، 0.50 مليون عامل، وقد بلغت مرونة تلك المتغيرات نحو 2.84، 1.03، 0.04، 0.27 على الترتيب. كما تبين أن زيادة أجر العامل السنوي بنحو ألف جنيه، يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة بنحو 0.27 مليون عامل، وقد بلغت مرونة ذلك المتغير نحو -0.10.

#### 6- دالة عرض العمالة:

توضح معادلة (6) بجدول (3) تقدير دالة عرض العمالة، وقد تبين أن عدد السكان، إجمالي الناتج القومي، أجر العامل، والتضخم تشرح نحو 94.3% من التغيرات الحادثة في عرض العمالة، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة كل من عدد السكان بمليون نسمة، إجمالي الناتج القومي بمليار جنيه، وأجر العامل بألف جنيه، يؤدي إلى زيادة عرض العمالة بنحو 0.10، 0.02، 0.71 مليون عامل، وقد بلغت مرونة تلك المتغيرات نحو 0.34، 0.47، 0.23 على الترتيب. كما تبين أن زيادة التضخم بوحدة واحدة، يؤدي لانخفاض عرض العمالة بنحو 0.23 مليون عامل، وبلغت مرونة ذلك المتغير -0.06.

#### 7- دالة أجر العامل:

توضح معادلة (7) بجدول (3) تقدير دالة أجر العامل، وقد تبين أن إنتاجية العامل، التضخم، ومعدل البطالة تشرح نحو 89.2% من التغيرات الحادثة في أجر العامل، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة كل من إنتاجية العامل بألف جنيه والتضخم بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة أجر العامل بنحو 0.24، 0.32 ألف جنيه، وقد بلغت مرونة هذا المتغيران نحو 0.75، 0.25 على الترتيب. كما تبين أن زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة، يؤدي لانخفاض أجر العامل

بنحو 0.26 ألف جنيه، وبلغت مرونة ذلك المتغير -0.38.

وجدير بالذكر أن تطبيق سياسة مالية توسعية باستخدام الإتفاق الحكومي والضرائب وسياسة نقدية توسعية باستخدام العرض الأسمى للنقود قد تستخدم كوسيلة فعالة لكبح جماح حدة البطالة الهيكلية وزيادة الطنب الكلى اللازم لزيادة الإنتاج وتحقيق العمالة الكاملة. وعادة ما تنشأ البطالة نتيجة الطلب غير الكافي والتغيرات الاقتصادية الهيكلية نتيجة تغير التكنولوجيا وتركيب الطلب النهائي على السلع والخدمات، وبالتالي تتلاشى الوظائف والمهارات القديمة بوجود وظائف جديدة، فإذا كان العامل الذي حرم من عملة نتيجة تلك الظروف قادراً ومؤهلاً على مواجهة متطلبات التعليم والمهارة اللازمة للوظائف الجديدة ويمكنه التوطن في مكان جديد إذا لزم الأمر، فإنه يمكن التغلب على مشكلة البطالة الهيكلية.

#### 8- دالة أجور العمال:

توضح معادلة (8) بجدول (3) تقدير دالة أجور العمال، وقد تبين أن إجمالي الناتج القومي، الاستثمارات، ومستوى التكنولوجيا تشرح نحو 96.5% من التغيرات الحادثة في أجور العمال، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة كل من إجمالي الناتج القومي والاستثمارات بمليار جنيه، ومستوى التكنولوجيا بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة أجور العمال بنحو 0.11، 0.15، 2.17 مليار جنيه، وقد بلغت مرونة تلك المتغيرات نحو 0.47، 0.10، 0.19 على الترتيب.

وتجدر الإشارة أن تمنية معدل زيادة مرتبات العاملين في الموازنة العامة للدولة، والحد من زيادة مخصصات الأجور بتقليل معدلات التوظيف الجديدة وتشجيع الأجازات غير مدفوعة الأجر والإحالة المبكرة للمعاش، كانت من ملامح السياسة المالية عقب سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي ساعدت على انخفاض عجز الموازنة العامة بتخفيض الإتفاق الحكومي، ولكن في نفس الوقت أدت لسوء توزيع الإتفاق العام بين الريف والحضر، مما أثر سلباً على توازن سوق العمل من خلال التوظيف غير المنظم وبالتالي زيادة معدلات الهجرة الداخلية من الريف للحضر.

#### 9- دالة الضرائب:

توضح معادلة (9) بجدول (3) تقدير دالة الضرائب، وقد تبين أن إجمالي الناتج القومي، وأجور العمال تشرح نحو 90.1% من التغيرات الحادثة في الضرائب، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة كل من إجمالي الناتج القومي وأجور العمال بمليار جنيه، يؤدي إلى زيادة الضرائب بنحو 0.12، 0.33 مليار جنيه، وقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو 2.03،

1.32 على الترتيب.

#### 10- دالة التضخم:

توضح معادلة (10) بجدول (3) تقدير دالة التضخم، وقد تبين أن أجور العمال، عرض النقود، معدل البطالة، وسعر الفائدة تشرح نحو 93.5% من التغيرات الحادثة في التضخم، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة أجور العمال بمليار جنيه، يؤدي إلى زيادة التضخم بنحو 0.09%، وقد بلغت مرونة هذا المتغير نحو 1.98. كما تبين أن زيادة كل من عرض النقود بمليار جنيه، ومعدل البطالة وسعر الفائدة بوحدة واحدة، يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنحو 0.35، 0.77، 1.75 على الترتيب. وقد بلغت مرونة تلك المتغيرات نحو -3.66، -1.47، -4.05 على الترتيب.

وقد يرجع انخفاض معدل التضخم إلى تحسن الأداء المالي والنقدي للاقتصاد المصري وانخفاض أسعار الفائدة .

#### 11- دالة الطلب على النقود:

توضح معادلة (11) بجدول (3) تقدير دالة الطلب على النقود، وقد تبين أن إجمالي الناتج القومي وسعر الفائدة تشرح نحو 92.2% من التغيرات الحادثة في الطلب على النقود، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة إجمالي الناتج القومي بنحو مليار جنيه، يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بنحو 1.36 مليار جنيه، وقد بلغت مرونة هذا المتغير نحو 2.08. كما تبين أن زيادة سعر الفائدة بوحدة واحدة، يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بنحو 32.47 مليار جنيه. وقد بلغت مرونة هذا المتغير نحو -1.24.

ويتبين من النتائج أن الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة مرن، مما يوضح أن السياسة المالية المستخدمة أكثر فعالية من السياسة النقدية، وفي الواقع إذا كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كانت السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية، بينما إذا كان الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة غير مرن، فهذا يوضح أن السياسة النقدية المستخدمة أكثر فعالية من السياسة المالية، وإذا كان ذو مرونة تامة فإن الاقتصاد في هذه الحالة يواجه مصيدة السيولة "Liquidity Trap"<sup>(32)</sup> وهي حالة الاحتفاظ بأي كمية نقود إضافية عند سعر فائدة ثابت ومنخفض وليس من المنتظر أن ينخفض أكثر من ذلك، وبالتالي



تكون السياسة المالية في قمة فعاليتها، وذلك بعكس السياسة النقدية التي تكون في أسوأ حالاتها ولن يكون لها أي فعالية.

## 12- دالة عرض النقود:

توضح معادلة (12) بجدول (3) تقدير دالة عرض النقود، وقد تبين أن إجمالي الناتج القومي وسعر الفائدة تشرح نحو 91.1% من التغيرات الحادثة في عرض النقود، طبقاً لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (2)، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. وتوضح النتائج أن زيادة إجمالي الناتج القومي بمليار جنيه، وسعر الفائدة بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة عرض النقود بنحو 0.18، 5.17 مليار جنيه. وقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو 1.60، 1.14 على الترتيب.

ويمكن القول أنه إذا كان معدل التغير في إجمالي الناتج القومي أقل من معدل التغير في عرض النقود، فإن هذا يعتبر مؤشراً على فعالية السياسة المالية والعكس صحيح. ولقد أظهرت النتائج أن معدل التغير السنوي في إجمالي الناتج القومي (5.86) - كما هو وارد بمعادلة (1) بالجدول (1) - كان أقل من معدل التغير السنوي في عرض النقود (6.29) - كما هو وارد بمعادلة (17) بالجدول (1)، مما يوضح فعالية السياسة المالية المستخدمة. وقد يرجع سبب زيادة عرض النقود إلى إصدار نقود جديدة من قبل الحكومة أو الاقتراض من البنوك لتمويل العجز في الموازنة العامة بالدولة. ونظراً لأن عرض النقود بالنسبة لسعر الفائدة مرن، فإن هذا يؤكد على أن السياسة المالية المستخدمة أكثر فعالية من السياسة النقدية، ولذلك يجب تطبيق سياسة مالية توسعية بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي، وأيضاً تطبيق سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تشجيع الاستثمار من خلال تخفيض سعر الفائدة لتنشيط الاستثمارات وبالتالي زيادة إجمالي الناتج القومي اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

## الجزء الخامس : النتائج والتوصيات

أشارت نتائج نموذج ليفربول للتوازن العام إلى فعالية السياسة المالية في دالة إجمالي الناتج القومي، حيث تبين استجابة إجمالي الناتج القومي للإتفاق الحكومي بدرجة أكبر من عرض النقود، ولذلك يمكن استخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب بهدف زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الناتج القومي والاستهلاك وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وعلاج مشكلة البطالة.

كما أشارت نتائج دالة الاستثمار أن سعر الفائدة في دالة الاستثمار غير معنوي إحصائياً، مما يوضح فعالية السياسة المالية وعدم فعالية السياسة النقدية نتيجة ضعف وعدم مرونة

الاستثمارات بالنسبة لسعر الفائدة.

وأيضاً أشارت نتائج دالة الاستهلاك إلى فعالية السياسة المالية، حيث أدت زيادة الضرائب إلى الحد من الاستهلاك، ولذلك يمكن استخدام سياسة مالية توسعية بخفض الضرائب لزيادة الاستهلاك وبالتالي ارتفاع الدخل، وزيادة معدلات التشغيل كوسيلة لتقليل معدلات البطالة.

وتبين من نتائج دالة الطلب على النقود أن سعر الفائدة مرن، مما يوضح أن السياسة المالية المستخدمة أكثر فعالية من السياسة النقدية.

وأيضاً أشارت نتائج دالة عرض النقود إلى فعالية السياسة المالية المستخدمة، حيث إتضح أن معدل التغير في إجمالي الناتج القومي أقل من معدل التغير في عرض النقود.

**وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن وضع بعض التوصيات المتعلقة بفعالية السياسات المالية والنقدية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام كالتالي:**

1- تطبيق سياسة مالية توسعية تقوم على خفض الضرائب لزيادة الاستهلاك وتنشيط الاستثمارات وبالتالي زيادة وخلق المزيد من فرص العمل، وأيضاً زيادة الإنفاق الحكومي بهدف زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة إنتاج السلع والخدمات اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2- تطبيق سياسة نقدية توسعية تقوم على تخفيض سعر الفائدة حتى يمكن تشجيع الاستثمار اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

3- ضرورة الربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والتدريب لضمان توازن الهيكل العام لقطاعات الاقتصاد القومي.

4- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وتجنب الفصل بينهما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في إطار الخطة العامة للدولة .

5- تحديد العلاقة بوضوح بين البنك المركزي والحكومة في كيفية اتخاذ القرار النقدي .

6- العمل على تبنى إستراتيجية واضحة تستهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي.

7- التوسع في الاستثمارات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للحد من تفاقم البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

## المخلص

تقوم السياسات الاقتصادية بدور هام وفعال في تحقيق التوازن الاقتصادي، فالسياسة المالية عن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب التي تؤثر على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما تقوم السياسة النقدية بدور هام أيضاً في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، من خلال من خلال التغير في عرض النقود وسعر الفائدة.

وفى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، تم انتهاج حزمة من السياسات المالية والنقدية للتأثير على كل من الإنفاق الحكومي وحجم حصيللة الضرائب والكمية المعروضة من النقود وغيرها من الوسائل للتأثير على مستويات سعر الفائدة والتضخم والبطالة، حيث استهدفت المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري تحقيق التثبيت المالي والنقدي، كما استهدفت المرحلة الثانية الانطلاق إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي. ولقد واجهت الدولة كثير من المشاكل التي تعوق التنمية الاقتصادية والتي من أبرزها زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات التضخم سواء تضخم الطلب أو تضخم تكاليف الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى وجود إختلالات هيكلية بين السياسات المالية والنقدية.

وتكمن مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي يدور حول دور أدوات السياسات المالية والنقدية المطبقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بالنمو والاستقرار والتشغيل، وإلى أي مدى استطاعت تلك السياسات تنفيذ خطط التنمية بالكفاءة والفعالية المطلوبة؟، وهل يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الإختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟.

ومن هذا المنطلق فإن البحث استهدف معرفة مدى تضافر وتفاعل أهم المتغيرات القومية المؤثرة على سلوك وتوازن هيكل الاقتصاد المصري، من خلال كشف العلاقات بين تلك المتغيرات في ظل آليات السياسات المالية والنقدية المطبقة في إطار نموذج عام توازني.

ولقد اعتمد البحث على الطريقة الاستقرائية في التحليل الاقتصادي من الناحيتين الوصفية والكمية، حيث تم استخدام أساليب الاتحدار البسيط، والمعادلات الآتية من خلال تقدير أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل. وتم الحصول على البيانات من مصادرها المختلفة خلال الفترة (1990-2006).

ولتوضيح مدى فعالية السياسات المالية والنقدية على هيكل الاقتصاد المصري، تم الاعتماد على تقدير نموذج التوازن العام " نموذج ليفربول " " Liverpool Model " الذي يهتم بدراسة تأثير السياسة المالية والنقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

وفى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، أمكن وضع بعض التوصيات المتعلقة بفعالية السياسات المالية والنقدية من أجل بتحقيق التوازن الاقتصادي العام وهي: تطبيق سياسة مالية توسعية تقوم على خفض الضرائب لزيادة الاستهلاك وتنشيط الاستثمارات وبالتالي زيادة خلق فرص عمل، وأيضاً زيادة الإنفاق الحكومي بهدف زيادة الطلب الكلى، وبالتالي زيادة إنتاج السلع والخدمات اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتطبيق سياسة نقدية توسعية تقوم على تخفيض سعر الفائدة حتى يمكن تشجيع الاستثمار اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مع ضرورة الربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والتدريب لضمان توازن الهيكل العام لقطاعات الاقتصاد القومي.

## الملحق

جدول (1): تطور متغيرات نموذج التوازن العام في مصر خلال الفترة (1990-2006)<sup>(33)</sup>

أجور عمال	عدد العمال	عرض العمالة	إنفاق حكومي	استهلاك	استثمارات	إجمالي ناتج محلي	ضرائب	صافي ناتج قومي	إجمالي ناتج قومي	الرقم القياسي	السنة
مليار جنيه	مليون عامل	مليون عامل	مليار جنيه	مليار جنيه	مليار جنيه	مليار جنيه	مليار جنيه	مليار جنيه	مليار جنيه	رقم	Year
36.39	13.38	14.76	42.17	85.80	30.45	110.01	6.24	152.18	158.42	63.2	1990
41.31	13.74	15.14	47.56	112.00	32.40	131.06	13.35	178.61	191.96	66.1	1991
46.56	14.01	15.57	52.22	124.40	32.73	146.16	10.97	198.38	209.35	68.5	1992
53.16	14.44	16.01	56.26	138.90	40.01	162.97	15.94	219.23	235.17	72.4	1993
61.07	14.88	16.45	58.26	162.90	46.02	191.01	17.91	249.27	267.18	75.0	1994
69.67	15.34	16.81	63.89	187.80	54.89	214.19	28.50	278.08	306.58	78.7	1995
79.98	15.83	16.97	66.83	219.20	68.48	247.03	40.65	313.86	354.51	85.1	1996
87.73	16.15	17.28	70.78	225.60	61.35	266.76	20.19	337.54	357.73	90.4	1997
96.98	16.57	17.63	91.81	241.10	64.02	282.58	22.55	374.38	396.93	95.5	1998
107.83	17.00	18.23	97.67	273.60	64.45	315.67	22.38	413.34	435.72	100.0	1999
115.87	17.34	18.90	101.05	293.20	63.58	332.54	24.24	433.59	457.83	102.7	2000
124.59	17.67	19.34	104.04	310.70	67.51	354.56	23.65	458.60	482.25	106.2	2001
133.91	18.08	19.88	106.15	347.00	68.10	390.62	24.48	496.77	521.25	109.0	2002
144.76	18.51	20.36	108.65	403.10	79.56	456.32	26.35	564.96	591.31	113.1	2003
155.31	19.00	20.87	110.14	441.70	96.46	506.51	31.99	616.65	648.64	120.4	2004
166.74	19.54	21.79	111.92	502.00	115.74	581.14	36.56	693.06	729.62	123.7	2005
179.02	20.12	22.88	113.52	575.90	155.34	682.43	48.77	795.95	844.72	129.2	2006
100.05	16.56	18.17	82.52	273.23	67.12	315.97	24.40	398.50	422.89	94.07	Mean

## تابع جدول (1):

عدد السكان	سعر صرف	سعر الفائدة	معدل التضخم	طلب النقود	عرض النقود	واردات	صادرات	معدل بطالة	إنتاجية العامل	أجر العامل	السنة
مليون نسمة	جنية/دولار	%	%	جنية/مليار جنية	مليار جنية	مليار جنية	مليار جنية	%	ألف جنية	ألف جنية	Year
54.44	3.28	12.28	4.66	91.53	17.78	39.80	30.90	9.38	8.22	2.72	1990
55.89	3.32	12.05	4.64	104.59	18.79	43.00	39.50	9.24	9.54	3.01	1991
54.45	3.35	11.83	3.52	121.75	21.06	46.70	40.10	10.02	10.43	3.32	1992
55.70	3.39	11.60	5.82	137.44	24.49	49.10	39.50	9.85	11.29	3.68	1993
56.90	3.40	11.38	3.56	152.58	28.26	56.50	46.00	9.56	12.84	4.10	1994
58.20	3.39	11.15	4.87	168.53	31.63	60.10	47.60	8.76	13.96	4.54	1995
59.44	3.39	10.93	8.14	193.90	35.06	66.20	50.10	6.74	15.61	5.05	1996
60.71	3.39	10.70	6.24	210.49	39.05	73.90	46.60	6.53	16.52	5.43	1997
61.99	3.40	10.47	5.67	234.57	43.59	71.70	46.30	6.02	17.05	5.85	1998
63.31	3.45	10.25	4.71	255.27	48.84	77.60	55.10	6.75	18.57	6.34	1999
64.65	3.85	10.02	2.72	284.87	49.74	80.10	62.70	8.26	19.18	6.68	2000
64.63	4.50	9.95	3.38	328.73	53.45	85.90	69.40	8.61	20.06	7.05	2001
65.77	6.03	9.87	2.60	384.26	59.81	101.80	91.00	9.05	21.61	7.41	2002
67.31	6.19	9.75	3.83	434.91	67.21	143.60	137.00	9.10	24.66	7.82	2003
68.65	5.77	9.62	6.45	493.90	77.61	175.60	163.40	8.95	26.65	8.17	2004
70.00	5.75	9.55	2.76	560.40	100.71	195.00	185.00	10.33	29.74	8.53	2005
71.35	5.69	9.33	4.38	662.50	102.72	254.60	230.60	12.06	33.92	8.90	2006
61.96	4.21	10.63	4.58	283.54	48.22	95.36	81.22	8.78	18.23	5.80	Mean

المصدر:

- البنك الأهلي المصري "النشرة الاقتصادية" أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائي السنوي" أعداد مختلفة.
- وزارة التنمية الاقتصادية "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية" أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري "المجلة الاقتصادية" أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري "التقرير السنوي" أعداد مختلفة.

## **Estimating the Fiscal and Monetary policies effects on Egyptian economy performance between 1990-2006**

### **Abstract**

**Economics policies play an important role in achieving the Economic General Equilibrium. Fiscal policy and its Tools considered very important in achieving the economic stability through the government expenditure and taxes that is effects of the aggregate Demand and lead to encourage the economic activities. Monetary policy play too important role in achieving high rate of economic growth , price stability and limited unemployment and its effect of interest rate and the level of national income.**

**The objective of the study is to explain the role of economic variables in performance and efficiency of the tools of these two polices, so the general equilibrium model in Egypt was estimated, the study applied Liverpool model by simultaneous equations system, Also the study used simple linear trend regression for achieving the objective, and some used the tests of detecting some econometric problems,i.e., autocorrelation,i.e., “Box-Pierce-Ljung test” heteroscedasticity, “Engel test”, non-normality of the residual or error term, i.e., “Jarque-Bera test” and multicollinearity , i.e.,“ordinary ridge regression “.**

**Finally the time series data were collected from different sources to cover the period (1990-2006).**

**Results of the study were consistent with the economic theory, and showed the effectiveness of fiscal policy as a result of the effect of government expenditure on increasing gross national product, also the increasing in taxes led to decreasing the consumption. One the other hand monetary policy has no effect as a result to inelastic and the weakness of money demand and investment with respect to interest rate.**

**Recommendations of the study are concerning applying expanded monetary policy to reflect increasing money supply and decreasing interest rate, these changes will lead to increasing gross domestic product, labor, and consumption. Also expanding fiscal policy will reflect decreasing taxes.**



## هوامش البحث

- (1) محمد سعيد النابلسي ، "السياسات النقدية والمالية ووقوعها على البنية المالية التحتية" في : تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الندوة التي عقدتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومنتدى الفكر العربي عمان 17-18 سبتمبر 1997 ، ص 84 - 99 .
- (2) منذر الشرع ، سامي قموه : "السياسات النقدية والمالية في الأردن - سوريا" ، في : تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي سبق ذكره ، ص 84-87 .
- (3) عبدالمنعم راضي، مبادئ الاقتصاد ، مكتبة عين شمس ، 1986 ، ص ، 486 .
- (4) محمد خليل برعي ، أحمد الصفتي، النظم النقدية والمصرفية والتجارة الدولية ، دار الثقافة العربية ، 1994 ، ص ، 151 .
- (5) هالة حلمي السعيد ، الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصيصية في الدول النامية بالتطبيق على مصر ، مارس 1997 ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 425 يناير 1997 ، ص ، 82 .
- (6) عزت ملوك قناوى ، الأبعاد الاقتصادية لعملية الخصخصة في ظل الإصلاح الاقتصادي المصري ، دراسة نظرية تحليلية ، ابريل 2001 ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 461-462 يناير-ابريل 2001 ، ص ، 132 .
- (7) نبيل حشاد ، الدروس المستفادة من أزمة آسيا وإمكانية حدوثها في العالم العربي ، المصارف العربية ، مايو 1998 . أنظر أيضا: وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الأزمة المالية والاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا ، سلسلة دراسات دولية معاصرة ، رقم 123 ابريل 1998 ، ص ، 1 .
- (8) Zellner, Arnold & Henri Theil [1962] "Three-Stage Least Squares: Simultaneous Estimation of Simultaneous Equations" *Econometrica*, Vol. 30, No. 1, Jan., 54-78.
- White, Halbert [1980] "A Heteroskedasticity Consistent Covariance Matrix Estimator and a Direct Test of Heteroskedasticity" *Econometrica*, Vol. 48, July, 817-838.
- (9) Minford, A., Marwaha K. & Sprague A. [1984] "The LiverpoolL Macroeconomic Model of the United Kingdom" *Economic Modelling*, Vol. 1, No. 1, 24-63.
- Harris, Richard [1984] "Applied General Equilibrium Analysis of Small Open Economies with Scale Economies and Imperfect Competition" *Am. Econ. Rev.*, Vol. 74, 1016-1032.
- Dixon, P., Parmenter R., Alan A. & Peter J. [1992] "Notes and Problems in Applied General Equilibrium Economics" *North-Holland Publishing Company, Netherlands*.
- (10) راجع كتاب ، السياسات المالية وأسواق المال العربية ، تحرير د. سعيد النجار ، من إصدارات صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإعانة الاقتصادي والاجتماعي 1994 ، ص 57-61 .

- (11) محمد سعيد النابلسي ، السياسات النقدية والمالية وواقعها على البنية المالية التحتية ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .
- (12) أحمد عبدالحافظ عبدالوهاب ، دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان بالبنوك في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2000 ، ص 20 .
- (13) محمد سعيد النابلسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .
- (14) صندوق النقد العربي - معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات النقدية في الدول العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، 1996 .
- (15) محمد سعيد النابلسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .
- (16) خالد الوزني ، تعقيب على البحث المقدم من محمد سعيد النابلسي ، مرجع سابق ، ص 81 .
- (17) انظر نص المادة (15) من القانون رقم 163 لعام 1957 والخاصة بدرجة القيود والأسقف المفروضة على إقراض البنك المركزي للحكومة . انظر أيضاً : سهير معتوق ، استقلالية البنك المركزي ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 453-454 يناير-ابريل 1999 ، ص 35 .
- (18) Box, George & Pierce D. [1970] "Distribution of Residual Autocorrelations in Autoregressive Integrated Moving Average Time Series Models" *J. Am. Stat. Assoc.*, Vol. 65, 1509-1526.
- Greene, William [2003] "Econometric Analysis" 5<sup>th</sup> ed., Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, USA.
- (19) Engle, Robert [1982] "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of Variance of United Kingdom Inflation" *Econometrica*, Vol.50, July, 987-1007.
- (20) Jarque, C. & Bera A. [1987] "A Test for Normality of Observations and Regression Residuals" *Inter. Stat. Rev.*, Vol. 55, 163-172.
- Sadoulet, Elisabeth & Alain Dejanvry [1992] "Agricultural Trade Liberalization and the Low Income Countries: A General Equilibrium-Multimarket Approach" *Am. J. Ag. Econ.*, Vol. 74, No. 1, Feb., 268-280.
- (21) Newey, Whitney & Kenneth West [1987] "A Simple Positive Semi-Definite, Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent Covariance Matrix" *Econometrica*, Vol. 55, 703-708.
- (22) Marquardt, D. & Snee R. [1975] "Ridge Regression in Practice" *Am. Stat.*, Vol. 29, No. 1, 3-20.
- (23) البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع المجلد 52 ، القاهرة ، 1999 أ ص ، 81 . راجع أيضاً: حازم البيلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، 1998 ، ص 42 .
- (24) النشرة العلمية للبحوث المالية والضريبية ، العدد 18-19 ، يوليو 2003 ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، القاهرة ، 2003 ، ص 215 .
- (25) أنظر قانون الضرائب رقم 91 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية.
- (26) عبدالنبي حسن يوسف ، حمدي العناني ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، القاهرة ، 2004 ، ص ، 236 .

- (27) عبدالمنعم راضى، مبادئ الاقتصاد ، مكتبة عين شمس ، 1986 ، ص ، 473-477 .
- (28) Keynes, John Maynard [1936] "The General Theory of Employment, Interest and Money" *Harcourt, Brace and Company, New York, USA.*
- (29) أنظر في ذلك تفصيلاً : القانون رقم 88 لعام 2003 بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد . أيضاً: حازم الببلاوى ، ملاحظات على مشروع قانون البنك المركزي ، الأهرام بتاريخ 2003/2/2 .
- (30) Edgmand, Michael [1983] "Macro Economics: Theory and Policy" 2<sup>nd</sup> ed, *Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, USA.*
- (31) أحمد عبدالحافظ عبد الوهاب ، دور السياسة النقدية في التأثير على هيكل الائتمان بالبنوك في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2000 ، ص ، 69-74 .
- (32) عبدالنبي حسن يوسف ، حمدي العناني ، مقدمة في الاقتصاد الكلى، القاهرة ، 2004 ، ص ، 239 .

(33) اعتمد البحث على البيانات من المصادر التالية :

- البنك الأهلي المصري "النشرة الاقتصادية" / أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائي السنوي" / أعداد مختلفة.
- وزارة التنمية الاقتصادية "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية" / أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري "المجلة الاقتصادية" / أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري "التقرير السنوي" / أعداد مختلفة.